111.34 مليون دينار صافي أرباح «بيتك» في النصف الأول

جاء في تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بيت التمويل الكويتي – النصف الأول 2019 : أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 111.34 مليون دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 3.18 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.8%، مقارنة بنحو 114.52 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018.

ويعود الانخفاض في صافي أرباح البنك، إلى ارتفاع قيمة الضرائب بنسبة 50.6% أي ما قيمته 9.89 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام الفائت، أي أن غلبة التأثير كان لارتفاع قيمة الضرائب على الرغم من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وانخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية.

وعند النظر إلى صافي الربح الخاص بمساهمي البنك، نلاحظ ارتفاعاً بنحو 12.45 مليون دينار كويتي أو بنسبة 13.1%، وصولاً إلى 107.67 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 95.22 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق.

حال استمر خفض الفائدة على الدولار وذلك وارد بشدة

«الشال»: أصبح من المرجح خفض سعر الخصم على الدينار مستقبلاً

محمد الهاشل

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أسعار الفائدة أنه بعد قرار 2019/07/31 للفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية ليصبح 2.25% بعد أن كان 2.50%، أصدر قراراً آخر في 2019/09/18 أي بعد أقل من شهرين بخفض جديد على سعر الفائدة الأساس بربع النقطة المئوية ليصبح 2.00%. وكان سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي يراوح بين الصفر و0.25% منذ 2008/12/16 وحتى 2015/12/16، حينها اعتقد الفيدرالي الأمريكي بأن الاقتصاد الأمريكي تجاوز تداعيات أزمة عام 2008، وبات القلق على التضخم أكبر من القلق على النمو الاقتصادي.

وبعد زيادة بربع النقطة المئوية في عام 2015، تبعها زيادة بربع النقطة المئوية في عام 2016 أيضاً، قام بزيادتها ثلاث مرات في عام 2017 ثم أربع مرات في عام 2018 وبربع النقطة المئوية في كل مرة، قبل أن يتوقف عن الزيادة حتى عكس إتجاهها إلى الخفض بسبب عودة القلق حول النمو الاقتصادي، وفي 2019/07/31 كما أسلفنا.

وذكر محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل في محاضرة قيمة له في إفتتاح «المؤتمر المصرفي العالمي: صياغة المستقبل»، بأن بنك إنجلترا يعتقد بأن زيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتعرفة الجمركية بـ10% تعني فقدان الولايات المتحدة الأمريكية 2.5% من ناتجها المحلي الإجمالي، وفقدان 1% من حجم الاقتصاد العالمي، أي أن القلق على النمو الأمريكي والعالمي بات قلقاً حقيقياً. الزيادات التسع سالفة الذكر منذ نهاية عام 2015، جعلت من الفيدرالي الأمريكي البنك المركزي الوحيد ضمن بنوك العالم المركزية الرئيسية الذي أصبح لديه بعض المرونة في إستخدام أهم أدوات السياسة النقدية، أو سعر الفائدة، وبات يتعرض لضغط كبير من الرئيس الأمريكي لخفض أكبر وأسرع.

وبنك الكويت المركزي، وللمرة الثانية في العام الجاري، يبقى سعر الخصم ثابتاً عند 3.00% أي لا يتبع حركة سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي، والواقع أن بنك الكويت المركزي ومنذ 2016/12/16، لم يحدث تغيير على سعر الخصم على الدينار الكويتي سوى 4 مرات مقابل 11 تغيير 9– زيادة و2 خفض– على الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. وإلى جانب غلبة القلق على النمو لدى بنك الكويت المركزي منذ أزمة العالم المالية في عام 2008، قلقه وتبعيته أحياناً لحركة الفائدة على الدولار الأمريكي مصدرها هاجس الإستقرار النقدي. بمعنى أن العامل الرئيسي في تلك التبعية كان دائماً حماية جاذبية الدينار الكويتي كوعاء آمن للمدخرات المحلية، أي توطينه خوفاً من أن يؤدي ارتفاع الفائدة على الدولار الأمريكي إلى نزوح إليه على حساب الدينار الكويتي، لذلك كان يلجأ إلى أدوات تعويض أخرى كلما انخفض هامش الفائدة بين العملتين.

وبينما كان الهامش بين سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي وسعر الخصم على الدينار الكويتي 0.50% حتى 2018/12/19، ارتفع الهامش إلى 1.00% بعد آخر تخفيضين، ونعتقد أن ارتفاع الهامش يخفف من الضغوط على بنك الكويت المركزي. ومع ارتفاع مستوى الشكوك على نمو الاقتصاد العالمي، ومع ارتفاع سخونة الأحداث الجيوسياسية في الإقليم، والنمو الاقتصادي المقدر للإقليم من أضعف مستويات النمو لأقاليم العالم، ربما أصبح من المرجح مستقبلاً خفض سعر الخصم على الدينار الكويتي إن إستمر خفض الفائدة على الدولار الأمريكي، والأخير مرجح وبشدة.

المباني تسجل نمواً بنسبة 0.54 بالمئة خلال الشهور الستة الأولى من 2019

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن المباني والوحدات العقارية – يونيو 2019 : بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 205.7 ألف مبنى في نهاية يونيو 2019، مقارنة بنحو 204.6 ألف مبنى في نهاية عام 2018، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0.54% خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 (1.1% على أساس سنوي متوقع، وهو مماثل لمستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2018 مقارنة بنهاية عام 2017).

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية يونيو 2019 نحو 729.5 ألف وحدة مقابل 723.1 ألف وحدة في نهاية عام 2018، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 0.9% (1.8% على أساس سنوي متوقع). وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من نهاية عام 2009 وحتى يونيو 2019 نحو 2.2%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى، إذ بلغ 1.6% وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال ربما بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومعه الارتفاع الكبير في مستوى الإيجارات من دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الدخل. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.8% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، وتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية قليلاً في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 10.7% وعددها نحو 22 ألف مبنى من إجمالي 205.7 ألف مبنى، مقارنة بنحو 22.2 ألف مبنى خال من إجمالي 204.6 ألف مبنى في نهاية عام 2018، أي ما نسبته 10.9%.

ويظهر الجدول التالي عدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات كما في 30 يونيو 2019.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ بلغت ما نسبته 46.5% من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 21.9% ثم الدكاكين بنسبة 18.8%. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة ما بين نهاية عام 2009 وحتى يونيو عام 2019، في حين انخفضت نسبة الملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (–2009يونيو 2019) للدكاكين والشقق والمنازل، نحو 2.7%، 2.7% و1.6% على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6–%. وارتفعت قليلاً نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في يونيو عام 2019 إلى نحو 25.1% مقارنة بنحو 25% في نهاية عام 2018. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات –2009 يونيو 2019.

بطالة الكويتيين وصلت إلى 28.3 ألف عامل

ارتفاع عدد الوظائف للكويتيين خارج القطاع الحكومي بنحو 660 وظيفة

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن السكان والعمالة – يونيو 2019 : تشير آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ في نهاية يونيو 2019 نحو 4.651 مليون نسمة، وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نمواً بنحو 0.6% عن نهاية عام 2018 (1.2% المعدل السنوي المتوقع). وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً بنسبة 2.7% في عام 2018 مقارنة بنحو 2%، و4.1%، و3.6% في الأعوام 2017 و2016 و2015، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة خلال نصف عام نحو 29.4 ألف نسمة، وكانت الزيادة المطلقة لعام 2018 بكامله نحو 121.2 ألف نسمة.

وزاد عدد السكان الكويتيين خلال النصف الأول من عام 2019 بنحو 13.4 ألف نسمة، أي بنسبة نمو بنحو 1% (2% المعدل السنوي المتوقع) ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.416 مليون نسمة، وارتفعت نسبة الكويتيين قليلاً من جملة السكان، من نحو 30.36% في نهاية عام 2018، إلى نحو 30.46% وفق الأرقام الأخيرة. ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 723.3 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 693.2 ألفاً في المقابل. وزاد عدد السكان غير الكويتيين قليلاً بنحو 16 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 0.5%، وبلغ عددهم نحو 3.235 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات –2009يونيو 2019 بلغ نحو 3.3%.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.86 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 61.5% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.6% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو 75.1%.

وثبتت نسبة العاملين الكويتيين من مجموع عدد العاملين في الكويت، عند نحو 15.1% في ديسمبر 2018 و يونيو 2019، وارتفعت قليلاً نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 48.8%، في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بعد أن كانت عند 48.7% في نهاية العام الماضي، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 25.1%.

وارتفع عدد العاملين الكويتيين خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 7.6 ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو 432.9 ألف عامل، مرتفعاً من نحو 425.3 ألف عامل في نهاية عام 2018. وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 340 ألف عامل، أي ما نسبته 78.5% من إجمالي عدد العاملين الكويتيين. وارتفع عدد الوظائف للكويتيين خارج القطاع الحكومي بنحو 660 وظيفة، وبنسبة ارتفاع بلغت 1% خلال نصف سنة (2% المعدل المتوقع على أساس سنوي).

ويعتقد أن بطالة الكويتيين قد ارتفعت إلى نحو 28.3 ألف عامل، أي ما نسبته 6.5% من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في 2019/06/30 مقارنة بنحو 26 ألف عامل أو ما نسبته 6.1% في نهاية عام 2018، وبلغ إجمالي عدد العاملين (كويتيين وغير كويتيين) في القطاع الحكومي نحو 460.7 ألف عامل، أي ما نسبته 9.9% تقريباً من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين من العاملين في القطاع الحكومي نحو 73.8%.

الكويت بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.. بين أكثر 20 دولة تحسناً

قالت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ، إن فريق تقرير الأعمال لدى مجموعة البنك الدولي اعلن أن «الكويت جاءت ولأول مرة ضمن قائمة 20 دولة الاكثر تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 وذلك من أصل 190 دولة يضمها المؤشر الذي سيصدر في تقرير الاعمال 2020 بنهاية أكتوبر المقبل».

واضافت الهيئة في بيان نقلته وكالة الأنباء «كونا»، أن هذا المؤشر العالمي يستند إلى عشرة مكونات تمثل الأنشطة التجارية للمؤسسات.

وأوضحت أن هذا الإعلان المبدئي الذي سبق صدور التقرير قد بين أن الكويت عززت جهود تحسين بيئة الاعمال في اطار تحقيق الرؤية الوطنية 2035 وأهدافها وانها حققت تقدما بموجب الاصلاحات التي اجريت في ستة مكونات هي بدء النشاط التجاري والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية حقوق المستثمرين الاقلية والتجارة عبر الحدود.

وأضافت أن أهمية تحسن وضع الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 تنبثق من انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على جعل مناخ الاستثمار في الكويت أكثر جاذبية وتصب في تحقيق الرؤية الوطنية 2035 وأهدافها التنموية مما يزيد من فاعلية الدورة الاقتصادية ومن فرص العمل الحقيقية أمام القوى العاملة الوطنية.

وقالت إن اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في الكويت وعملها منذ تأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء نهاية عام 2013 لتكون برئاسة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وعضوية اتسعت لتشمل احدى عشرة جهة حكومية معنية فضلا عن ممثلين للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وبينت أن تأسيس اللجنة جاء بمبادرة من سمو رئيس مجلس الوزراء لتكون كمنصة مركزية لتنسيق الجهود الرامية لتوثيق الإصلاحات والتعريف بجوانب تحسين بيئة الأعمال ومتابعة تقدمها وحظت بدعمه المستمر وصولا إلى وضع هدف تحسين بيئة الأعمال ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في أعلى قائمة أولويات برامج عمل الحكومة.

«هيئة الأسواق»: إنشاء صناديق عقارية مدرة للدخل نقطة فاصلة بأنظمة الاستثمار

قالت هيئة أسواق المال أمس السبت ان إنشاء صناديق عقارية مدرة للدخل يشكل «نقطة فاصلة» في مسار أنظمة الاستثمار الجماعي المحلية وبداية حقيقة لمنتجات استثمارية مبتكرة.

واوضحت الهيئة في بيان صحفي ان قرارها رقم 143 لسنة 2019 والصادر في 19 سبتمبر الجاري لتأسيس تلك النوعية من الصناديق يخرج عن إطار قراراتها العادية المتصلة بمهامها ليشكل بدء عهد جديد في مجال أنظمة الاستثمار الجماعي لاسيما صناديق الاستثمار المحلية غير التقليدية. وبينت ان الترخيص الممنوح لتأسيس هذا الصندوق يمثل اول صندوق عقاري مدر للدخل (متداول) ويأتي تدشينا للضوابط الخاصة بتلك النوعية من الصناديق والتي أصدرتها الهيئة مؤخرا.

واشارت الى سلامة تلك الضوابط وتماشيها مع تطلعات الأشخاص المرخص لهم لمزاولة نشاط مدير نظام الاستثمار الجماعي كما أنه يأتي ترجمة لتوجهات الهيئة لإصدار تشريعات تتوافق وأفضل الممارسات العالمية المطبقة وتوجهاتها الاستراتيجية لتنويع الأدوات الاستثمارية في أسواق المال.

وذكرت ان الصندوق العقاري المدر للدخل (المتداول) هو صندوق استثمار مغلق مدرج في البورصة يهدف إلى استثمار أموال الصندوق في الأصول العقارية التي تدر دخلا دوريا على موجودات الصندوق.

واضافت ان الصندوق يتيح لحامل وحداته الاستثمار في المجال العقاري والاستفادة من الدخل الدوري لتلك العقارات مع إمكانية بيع أو شراء الوحدات في البورصة إضافة لما تتمتع به هذه النوعية من الصناديق الاستثمارية من درجة عالية من الإفصاح والشفافية ودرجة منخفضة نسبيا من المخاطر. وافادت بان إطلاق هذه النوعية من أنظمة الاستثمار الجماعي تعتبر حقبة جديدة في الواقع الاستثماري المحلي عموما لاعتبارات خاصة بالانعكاسات الإيجابية المنتظرة لمثل تلك التوجهات بدءا بتعزيز السيولة في بورصة الكويت وتنمية سوق الصناديق الاستثمارية المحلي وخلق مزيد من الفرص الاستثمارية أمام المستثمر المحلي وتوسيع نطاق خياراته الاستثمارية المتاحة. واكدت الهيئة مواصلة جهودها الحثيثة لتحقيق أهدافها المحددة في قانون إنشائها في تنظيم واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية بما يتفق والمعايير العالمية لاسيما على صعيد مبادئ البنية التحتية للسوق المالي.

أوزباكستان تعرب عن اهتمامها بالتعاون مع الكويت في الاقتصاد والطاقة

ندوة عن مستقبل الطاقة

اعربت اوزباكستان أمس السبت عن اهتمامها بتطوير تعاونها مع الكويت في مختلف المجالات لا سيما مجالي الطاقة والاقتصاد.

جاء ذلك على لسان النائب الأول لوزير الطاقة في أوزباكستان والمدير العام لوكالة للطاقة النووية الأوزباكستانية جورابيك ميرزامكمودوف في ندوة عن مستقبل الطاقة في أوزباكستان تحت رعاية المعهد الأوروبي للدراسات الآسيوية في بروكسل.

وأضاف ميرزامكمودوف «اننا نجري مناقشات وثيقة مع الشركات الكويتية وسفيرنا في الكويت (الدكتور بهرمجان أعلايوف) نشط في هذا الصدد.

«كما اكد في معرض رده على سؤال لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن عددا من الشركات الكويتية مهتمة أيضا بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في بلاده مشيرا الى وجود مفاوضات مع مستثمرين كويتيين كما انهم زاروا العديد من المصانع الاوزباكستانية.

وشرح ميرزامكمودوف في كلمته الاستراتيجيات المختلفة لتطوير قطاع الطاقة في بلاده وسبل تشجيعها للتعاون الدولي المحتمل.

واكد في هذا الصدد حرص بلاده على تشجيع الاستثمارات الكويتية ليس فقط في قطاع الطاقة ولكن في الصناعات الغذائية وغيرها من المجالات».